

سياسات إدارة الأوقاف والممتلكات.

المسؤول عنها	إدارة الأوقاف والممتلكات
رمز السياسة	أوقاف.
الحالة	معمدة

-الاعتماد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:
فقد اطلع أعضاء الجمعية العمومية بجمعية مكافحة السرطان الخيرية بالأحساء
(تفأول) في اجتماعهم العادي يوم الثلاثاء بتاريخ ٣/٥/١٤٤١هـ الموافق ٢٨/١/٢٠٢٠م
على **سياسات إدارة الأوقاف والممتلكات** وقرروا اعتمادها والعمل بموجبها ونشرها على
الموقع الإلكتروني للجمعية وفق الصيغة المرفقة بالاعتماد.

رئيس مجلس الإدارة

محمد بن عبد العزيز العفالق

سياسة الأوقاف والممتلكات العامة

الفصل الأول: تعريف الأوقاف

المادة (٨٠)

الأوقاف : هي مجموعة من الأصول المحبسة، والمسبلة منفعتها لصالح برامج ومشاريع واحتياجات وخدمات الجمعية.

الفصل الثاني: السياسات العامة للأوقاف

المادة (٨١)

يتم التعامل مع الأوقاف وفقاً للأصول الشرعية واللوائح النظامية المعتمدة في الجمعية من قبل مجلس الإدارة والهيئة الشرعية.

المادة (٨٢)

يختص قسم الأوقاف إجمالاً في الأمور التالية:

- استقطاب التبرعات الوقفية.
- توثيق الأوقاف.
- إدارة الأملاك الوقفية.
- إدارة الاستثمارات الوقفية.

المادة (٨٣)

قسم الأوقاف هو المسؤول أمام السلطات العليا في الجمعية عن :

- رسم السياسات العامة لإدارة واستثمار الأوقاف.
- وضع اللوائح الكفيلة بتنمية الإيرادات وتحصيلها بصفة منتظمة وصيانة الأوقاف والمحافظة عليها.

- التوصية بالعمل بالنظم واللوائح الداخلية للأوقاف.
- إعداد خطط وتقارير الإيرادات والمصروفات السنوية لأموال الأوقاف وحساباتها الختامية.
- بناء الشراكات مع الجهات الأخرى التي يمكن أن تسهم في الوقف.
- تصميم المنتجات الوقفية مثل: (الصدقة الجارية).

الفصل الثالث: استقطاب وتنمية الموارد المالية للأوقاف

المادة (٨٤)

تنمية الموارد المالية للأوقاف: هي مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعية لهدف زيادة الإيرادات الخاصة بالأوقاف.

المادة (٨٥)

أنواع الموارد المالية للأوقاف:

- موارد نقدية.
- موارد عينية.

المادة (٨٦)

الفئات المستهدفة لتنمية الموارد الوقفية:

١. فئة الأفراد وتشمل: الأفراد المستقلين أو المرتبطين بأسر من ذوي الدخل الجيد.
٢. فئة رجال الأعمال وتشمل: الأفراد والأسر التجارية عالية الدخل.
٣. المؤسسات الخيرية المانحة.
٤. شركات ومؤسسات القطاع الخاص.
٥. القطاع الحكومي.

المادة (٨٧)

إجراءات تنمية الموارد الوقفية للفئات المستهدفة:

١. فئة الأفراد: ويتم ذلك من خلال المنتجات الوقفية والتي يتم تصميمها من قبل قسم الأوقاف.

٢. رجال الأعمال: ويتم ذلك من خلال المنهجية المستخدمة في الباب الرابع من هذه اللائحة.

٣. المؤسسات الخيرية المانحة: ويتم ذلك من خلال المنهجية المستخدمة في الباب الرابع من هذه اللائحة.

١. القطاع الحكومي : ويتم ذلك من خلال المنهجية المستخدمة في الباب الرابع من هذه اللائحة.

٥. الشركات ويتم من خلال الإجراءات التالية:

- تحديد المبالغ المستهدفة من فئة الشركات.
- تصميم الخطة السنوية للشراكة مع القطاع الخاص واعتمادها.
- تحديد معايير الشراكات.
- اختيار جهات الشراكة.
- دراسة الجهات وتحديد نوع الشراكة.
- زيادة الجهات والتفاوض معها.
- إعداد الاتفاقيات وتوقيعها.
- متابعة إيرادات الشراكة.
- إعداد التقارير.
- تقييم العائد من الشراكة.

• الفصل الرابع: التوثيق

المادة (٨٨)

التوثيق هو تقنين العلاقة بين الجمعية والموقف لإضفاء صبغة شرعية نظامية لهذه العلاقة، وتنظيمها من أجل حفظ حقوق الطرفين، وتحقيق أفضل النتائج المرجوة من العلاقة.

المادة (٨٩)

المُوقِفُون هم المساهمون في الوقف لكنهم لا يباشرون إدارته ولا يختارون الاستثمارات الخاصة به، وإنما يسندون ذلك إلى إدارة الجمعية، فالجمعية تحل محلهم في ذلك.

المادة (٩٠)

١. وتكون بإبداء أحد الأفراد أو الجهات رغبته في وقف مال يمتلكه عقاراً، أو منقولاً، أو مبلغاً نقدياً، أو أسهماً، أو غير ذلك مما يسوغ وقفه.

٢. تسليم المتبرع نموذجاً يحتوي على الأوراق الثبوتية المطلوبة منه حسب قرارات الجمعية.

٣. بعد تعبئة الاستمارة يتم تسليم الموقف فوراً سند استلام بما أوقفه ، وتحديد موعد للاتصال عليه وإخباره بانتهاء إجراءاته وتحديد موعد لحضوره إلى الجمعية لإنهاء باقي إجراءات الوقف.

٤. يتولى قسم إدارة الأملاك بالجمعية إرسال الأوراق اللازمة لثلاث جهات للتقييم وتأمين الوقف إذا كان بعقار أو منقول يستلزم تأمينه.

٥. بعد استلام التقييم والتأمين للموقف من الجهات المختصة تحدد القيمة الفعلية له، ثم يتم الاتصال على الموقف لتحديد موعد معه لإبلاغه بقيمة الوقف وإنهاء الإجراءات بتوقيعه.

٦. بعد توقيع الموقف على الأوراق المطلوبة لدى كاتب العدل أو الجهة المختصة يتم تحويل الأوراق كاملة إلى قسم إدارة الأملاك بالجمعية التي بدورها تحدد الاستخدام الأمثل لها.

٧. يتم تسليم الموقف شهادة شكر على ما قام به من أعمال الخير.

٧. تسليم الموقف وثيقة الوقف الموثقة قانونياً وشرعياً لحفظ حقوق الطرفين.

الفصل الخامس: إدارة الأملاك (المقصود بإدارة هنا العملية وليس مسمى هيكل إداري)

المادة (٩١)

المقصود بإدارة الأملاك هي إدارة جميع الأملاك العينية الوقفية للجمعية من (مباني أو عقارات أو معدات أو غيرها).

المادة (٩٢)

تختص إدارة الأملاك إجمالاً بالمهام التالية:

- تشغيل الأملاك.
- صيانة الأملاك.
- متابعة الإيرادات وتحصيلها.
- التقييم المالي للأملاك.

المادة (٩٣)

الإجراءات (المقترحة) لأداء مهام إدارة الأملاك:

١. الصيانة: تكليف شركات صيانة بالمهمة وفقاً للائحة العقود والمشتريات.
٢. التشغيل: تكليف شركات تشغيل بالمهمة وفقاً للائحة العقود والمشتريات.
٣. التقييم: تكليف شركات تقييم بالمهمة وفقاً للائحة العقود والمشتريات.

٢ .متابعة الإيرادات: وفقاً للائحة المالية للجمعية.

إدارة الاستثمار.

(المقصود بإدارة هنا العملية وليس مسمى هيكل إداري):

المادة (٩٤)

الاستثمار هو عبارة عن استخدام أموال المانحين / الداعمين / المتبرعين للوقف لشراء أصول متنوعة لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبولة والموافق عليه من مجلس الإدارة.

المادة (٩٥)

تختص إدارة الاستثمار إجمالاً بالمهام التالية:

١. اقتراح السياسات الاستثمارية وفقاً للمرغوب من نتائج الاستثمار.
٢. تحديد طرق توزيع الأصول في الأوعية والجهات الاستثمارية.
٣. البحث عن الفرص والأوعية الشرعية والآمنة للاستثمار.
٤. اختيار مديري الاستثمار.
٥. تقييم أداء الاستثمارات.
٦. رفع التقارير الدورية.
٧. اقتراح الإنفاق السنوي لإدارة الأوقاف وما يتبع لها من صيانة وتشغيل وغيره.

المادة (٩٦)

سياسات اختيار الأوعية الاستثمارية:

١. اختيار الاستثمار المتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
٢. اختيار الاستثمار (الشرعي) الآمن والذي تكون نسبة المخاطرة فيه منخفضة.
٣. لا يستثمر الوقف في الأنشطة المرتبطة بالمضاربة بالأسهم.

٤. العائد المنتظم: حيث يمنح الاستثمار الذي تم اختياره أرباحاً شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، أو سنوية.

٣. المرونة: حيث يوفر الاستثمار أكبر مرونة ممكنة لاسترداد المبلغ المستثمر والحصول على سيولة.

المادة (٩٧)

سياسات الاستثمار في إدارة أموال أوقاف الجمعية:

١. تحديد أهداف استثمارية مناسبة تقي من أخطار التقلبات الاقتصادية الحادة.
٢. الموازنة بين الحاجة إلى الأمان والحاجة إلى النمو.
٣. مراقبة أداء ونتائج الاستثمارات.
٤. تعديل السياسات الاستثمارية وفقاً لنتائج الاستثمار وتغير ظروف السوق وتغير الاحتياجات.
٥. تحديد الهيكل الإداري لإدارة الاستثمار من حيث شكل الإدارة وعدد أعضائها.
٦. تنويع مكونات المحفظة الاستثمارية لأصول الوقف وبخاصة الصناديق الوقفية.
٧. تنويع أنشطة الوقف الاستثمارية، فلا يقتصر نشاطه على قطاع اقتصادي واحد.
٨. تحديد أصول الوقف، وتحديد نسبة كل أصل (عقارات، أسهم، نقد... إلخ) بحيث تناسب أسلوب الاستثمار المتبع.
٨. التعامل مع النقود بمثابة أصول استثمارية فلا تستخدم في تغطية النفقات الجارية، بل تستثمر ويستخدم العائد في تمويل الإنفاق الجاري.

المادة (٩٨)

سياسات الإنفاق من أموال أوقاف:

يتعين على إدارة الاستثمار أتباع ما يلي:

١. عدم استخدام الأصول النقدية في الإنفاق، والإنفاق من عوائد استثمار أصول الوقف.

٢. وضع سياسة مناسبة يتحقق من خلالها التوازن بين عنصرين هما: تنمية القيمة الحقيقية لأصول الوقف، والأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم والتقلبات السوقية.

٣. إنفاق مقدار كاف من عوائد الاستثمار لتغطية جزء معين من النفقات الجارية، أي أن يكون الإنفاق في حدود العائد من استثمار أصول الوقف المحققة حتى لا يؤدي الإنفاق الزائد عن الإيرادات إلى إنفاق أصول الوقف.

٤. استخدام جزء من الإيرادات لتغطية النفقات الجارية، وإعادة استثمار الجزء الباقي لتنمية أصول الوقف على المدى الطويل.

٤. يتماشى مقدار الإنفاق السنوي مع حجم العائد من استثمار أصول الوقف.

أحكام عامة :

المادة (٩٩)

يتم مراجعة وتحديث هذه اللائحة بشكل سنوي أو كلما دعت الحاجة لذلك بموجب فريق عمل يتم تشكيله من إدارة الجمعية.

المادة (١٠٠)

تحل هذه اللائحة محل اللائحة السابقة والتعليمات السابقة وتلغي كل ما يتعارض معها من أحكام.

المادة (١٠١)

توضع هذه اللائحة على الموقع الإلكتروني للجمعية ويعمم بذلك على جميع منسوبي الجمعية للاطلاع عليها.